

## هل سيحوّل الصعود الصيني النظام الدولي؟

كمال إناث \*مليح يلدز\*\*

ملخص: يناقش هذا البحث الصعود الصيني في ضوء البيانات الاقتصادية والعسكرية، ويحلّل دلالة التحدي الذي تشكله الصين للقيادة العالمية للولايات المتحدة، كما يفحص البحث التغيرات التي طرأت على مؤشرات القوة العسكرية والاقتصادية لكل من الولايات المتحدة والصين خلال العقود الثلاثة المنصرمة، ويبحث عن إجابة للسؤال الآتي: ماذا ستكون تداعيات الصعود الصيني على النظام الدولي؟، للإجابة عن هذا السؤال ستجري مناقشة سوابق «الصعود والتحدي» المشابهة لوضع التحدي الذي تمثله الصين في سياقه وتحليله. يشير البحث إلى أن الصين إذ تسعى إلى تحسين مكانتها العالمية تأخذ في اعتبارها حالات التحدي التي أخفقت فيما مضى. فالصين التي لا ترغب في تكرار الأخطاء التي ارتكبتها ألمانيا والاتحاد السوفيتي مترددة في اتباع سياسة عسكرية عدوانية، وتسعى إلى تضيق نطاق تنافسها مع الولايات المتحدة، وحصره في المجال الاقتصادي. وقد نجحت سياسة الصين لتجنب الصراع المباشر، والتركيز على التنمية الاقتصادية في جعلها أكبر منافس اقتصادي للولايات المتحدة، في حين فتح الصعود الصيني الباب أمام نقاشات حول نهاية النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والغرب.

الكلمات المفتاحية: الصين، الولايات المتحدة، الصعود الصيني، تحدي القيادة الأمريكية، النظام الدولي.

## Will the Rise of China Transform the International System?

KEMAL İNAT \*MELIH YILDIZ \*\*

ORCID NO : 0000-0001-5292-3331

ORCID NO : 0000-0001-8226-6299

**ABSTRACT** In this article, the rise of China is discussed in the light of economic and military data, and what the challenge from China means for the global leadership of the United States is analyzed. Changes in the indicators of the U.S. and China's economic and military power over the last 30–40 years are examined and an answer is sought for the following question: What will the consequences of China's rise be in terms of the international political system? To answer this question, similar 'rise and challenge' precedents are discussed to contextualize and analyze and the present challenge China poses. This article concludes that while improving its global status, China has been taking the previous cases' failed challenges into consideration. China, which does not want to repeat the mistakes made by Germany and the Soviet Union, is hesitant to pursue an aggressive military policy and tries to limit its rivalry with the U.S. in the economic area. While Chinese policy of avoiding direct conflict and focusing on economic development has made it the biggest economic rival of the U.S., the rise of China initiates the discussions about the end of the U.S. and West-led international system.

**Keywords:** China, U.S., Rise of China, Challenge to American Leadership, International System

\*جامعة سكاريا،  
تركيا  
\*\*جامعة سكاريا،  
تركيا

\*Sakarya  
University,  
Turkey  
\*\*Sakarya  
University,  
Turkey.

رئيس، تركية  
2022-(2/11)  
109 - 150

## مدخل

الغاية الرئيسة لهذا البحث هي عرض ماهية التدايعات التي يطرحها الصعود الصيني في سياق القيادة العالمية للولايات المتحدة، وهيكّل النظام الدولي. ويستلزم ذلك نقاشاً للكيفية التي سيتشكل بها صراع القوة بين البلدين في المستقبل، واستكشافاً لبيانات ومؤشرات القوة الاقتصادية والعسكرية للصين. لتسهيل هذا النقاش سيجري فحص عن كتب لنماذج حديثة شبيهة للتحدي والصعود. وفي هذا الإطار، ستجري عملية التحليل على مرحلتين، للمساعدة في توقع الكيفية التي سيؤثر بها التحدي الصيني في النظام السياسي العالمي. أولاً، سيجري تقديم بعض الأمثلة المفيدة، لوضع التحدي الصيني الحالي في سياقه عبر فحص كيفية تطور بعض تجارب التحدي والصعود الحديثة وتراكمه. ثانياً، سنقعد مقارنة بين البيانات المتعلقة بالقوة الاقتصادية والعسكرية الحالية لكل من الولايات المتحدة والصين، وسنقوم بعمل استنتاجات حول الكيفية التي سيتشكل بها النزاع بين القوتين استناداً إلى توجه التغيير في هذه المؤشرات خصوصاً على مدار العقود الثلاثة الأخيرة.

يقارن البحث بين القوة الصينية والأمريكية بالتركيز على البيانات الاقتصادية والعسكرية. لهذا السبب جرى استبعاد العناصر الكمية والكيفية الأخرى للقوة، مثل شكل الحكومة والنشاط الدبلوماسي بشكل كبير من نطاق هذا البحث. ومن هذا المنظور، فالتوقعات المقدمة حول تأثيرات التحدي الصيني في النظام الدولي تقتصر على الأبعاد الاقتصادية والسياسية لصراع القوة. وبالأخذ في الحسبان أن القدرات الاقتصادية هي العامل الأكثر حسماً في الصراع العالمي على القوة ينبغي تأكيد أن التنامي المتزايد للقوة الاقتصادية للصين سيكون له بالغ الأثر في تشكيل النظام السياسي العالمي.

يفحص البحث أولاً الصعود أو التحديات التي أثارها إنكلترا وألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة للنظام السياسي الدولي اقتصادياً وعسكرياً. ثم يتطرق إلى التحدي الصيني في أبعاده الاقتصادية والعسكرية، ويعقد مقارنة بين القدرات العسكرية والاقتصادية الأساسية لكل من الولايات المتحدة والصين. يُختتم البحث بتحليل لدلالة الصعود الصيني بالنسبة للنظام الدولي من خلال البيانات التي جرى فحصها في الأقسام السابقة.

## النماذج المعاصرة للصعود والتحدّي

### الصعود الإنكليزي

بدأ المسار الذي حول إنكلترا، إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي، إلى اللاعب الأقوى في النظام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. مكنت الثورة الصناعية التي شهدتها تلك الحقبة إنكلترا من تعظيم قوتها الاقتصادية على نحو متسارع، وحولت لندن إلى مركز النظام الاقتصادي العالمي في ظرف قرن من الزمان. وبفضل مكانتها الفريدة صناعياً نجحت إنكلترا في توسيع حصتها من الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر. وبحلول عام 1870 كانت الإمبراطورية البريطانية تستحوذ على ما يقرب من ربع دخل العالم. (الجدول 1).<sup>1</sup>

الجدول 1: حصص القوى العظمى من الدخل العالمي 1820-1913

(بالنسبة المئوية)

فرنسا	روسيا	ألمانيا	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة <sup>2</sup>	
5.1	5.4	3.9	1.8	5.2	1820
6.5	7.5	6.5	8.8	9 (3.24)	1870
5.3	8.5	8.7	18.9	8.2(7.19)	1913

المصدر: The World Economy<sup>3</sup>

رفعت الزيادة في القوة الاقتصادية لإنكلترا من نفوذها في التجارة الدولية سريعاً. كما أن تصدير المنتجات من صناعة النسيج البريطانية المزدهرة، والاستيراد المتزايد على نحو سريع للحبوب والمواد الخام - ساعد في زيادة نصيب بريطانيا من التجارة الدولية إلى نحو 25٪ خلال سبعينيات القرن التاسع عشر.<sup>4</sup> علاوة على ذلك، توسّع الأسطول التجاري البريطاني سريعاً خلال القرن التاسع عشر معززاً نفوذ لندن المتعاظم في التجارة الدولية.

الجدول 2: الأسطول التجاري البريطاني (1780 - 1913)

1913	1900	1850	1780	
45.93	30.93	4.07	1	السعة النقلية (بالمليون طن)
26.86	32.18	27.9	25.3	الحصة من الاقتصاد العالمي

المصدر: The World Economy<sup>5</sup>

الاستثمارات الإنكليزية الخارجية كانت أحد مؤشرات القوة الاقتصادية المتزايدة سريعاً لإنكلترا في القرن التاسع عشر، وانعكاس قدراتها على توسيع الهيمنة العالمية. فثروة لندن المتزايدة سمحت لها بضح استثمارات عملاقة تتزايد باستمرار في أنحاء العالم كافة. ركزت هذه الاستثمارات بصورة كبيرة على مجالات من شأنها أن تسهم في تنمية التجارة الدولية، مثل الموانئ والمخازن، والسكك الحديدية، والمناجم والبنوك. سيطرت إنكلترا على 44% من مجموع الاستثمارات الخارجية العالمية عن طريق رفع قيمة أصولها في الخارج من أقل من مليار جنيه إسترليني في بدايات سبعينيات القرن التاسع عشر إلى نحو ملياري جنيه إسترليني عام 1900 و4 مليارات جنيه إسترليني عام 1913.<sup>6</sup>

جرت حماية النظام الاقتصادي العالمي الذي خلقته لندن خلال القرن التاسع عشر عبر القوة العسكرية العظيمة التي امتلكتها بريطانيا، فقد أرسى أسطولها الفريد أسس هذه الورقة وعوّضها عن قوتها البرية المتواضعة. بدءاً من نهاية القرن السادس عشر وحتى بدايات القرن التاسع عشر خاض الأسطول الملكي البريطاني تنافساً عالمياً مع القوى البحرية الرئيسة، مثل فرنسا وإسبانيا وهولندا لأكثر من قرنين، وقد أرسى أسس تفوقه الكامل بحلول القرن التاسع عشر (الجدول 3). وبالعامل على توسيع نفوذه في المرحلة التالية بلغت قوة الأسطول الملكي ذروتها في منتصف القرن.<sup>7</sup> وعلى الرغم من بعض التحديات العارضة كتلك التي شكلتها فرنسا وروسيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وألمانيا في بدايات القرن العشرين - إلا أن الأسطول الملكي البريطاني ظل قادراً على حماية المصالح الإمبراطورية.

الجدول 3: تفوق الأسطول البريطاني

عدد السفن الحربية التي امتلكتها القوى الكبرى (1800-1913)					
1913	1890	1860	1830	1800	
52	22	76	86	132	المملكة المتحدة
8	10	50	33	61	فرنسا
2	4	16	32	58	روسيا
16	-	5	5	-	الولايات المتحدة
30	-	-	-	-	ألمانيا
8	-	-	-	-	اليابان

إنفاق القوى الكبرى على الأسطول 1825 - 1913 (بالمليون جنيه إسترليني)					
1913	1900	1875	1850	1825	
48.83	34.33	9.82	7.16	4.68	المملكة المتحدة
21.73	17.24	5.51	4.29	1.98	فرنسا
24.48	8.89	4.49	1.91	1.01	روسيا
27.04	14.19	3.76	1.95	0.61	الولايات المتحدة
23.12	8.94	2.37	-	-	ألمانيا
9.80	7.79	0.59	-	-	اليابان

المصدر<sup>8</sup>: Sea Power in Global Politics

كانت إنكلترا قادرة على إرساء أسس هيمنتها على النظام الدولي في القرن التاسع عشر بفضل قوتها الاقتصادية والعسكرية، ولكن قوة لندن الاقتصادية بدأت في التآكل بحلول الربع الأخير من القرن نتيجة عملية التحول الصناعي التي أجرتها القوى العظمى الأخرى، خصوصاً ألمانيا والولايات المتحدة بقدوم الثورة الصناعية الثانية.<sup>9</sup> قاد هذا إلى ظهور منافسين جدد للقوة البحرية لإنكلترا التي تُعدّ أحد الأعمدة الرئيسة للهيمنة البريطانية. وعلى الرغم من خسارتها لاحتكارها التكنولوجي، إلا أن إنكلترا ظلت قادرة على التنافس وحافظت على ريادتها في مجالات كالقوة البحرية ذات الأهمية الحيوية للدفاع عن الإمبراطورية، وهو ما جرت البرهنة عليه في بناء السفينة الحربية الملكية "إتش إم إس دريدنوت" عام 1906.

باختصار، في بداية القرن التاسع عشر وسّعت بريطانيا فجوة القوة مع القوى العظمى الأخرى سريعاً بفضل إمبراطوريتها مترامية الأطراف وأسطولها القوي ونموها الاقتصادي السريع، وأصبحت بريطانيا اللاعب الأقوى في النظام بحلول منتصف القرن. وعلى الرغم من أن تلك المكانة قد تآكلت بسبب التحديات الاقتصادية والعسكرية التي مثلتها القوى العظمى الأخرى بداية من الربع الأخير من القرن، إلا أن بريطانيا قد نجحت في الحفاظ على موقعها المهيمن في النظام الدولي حتى الحرب العالمية الأولى.

### صعود وسقوط ألمانيا

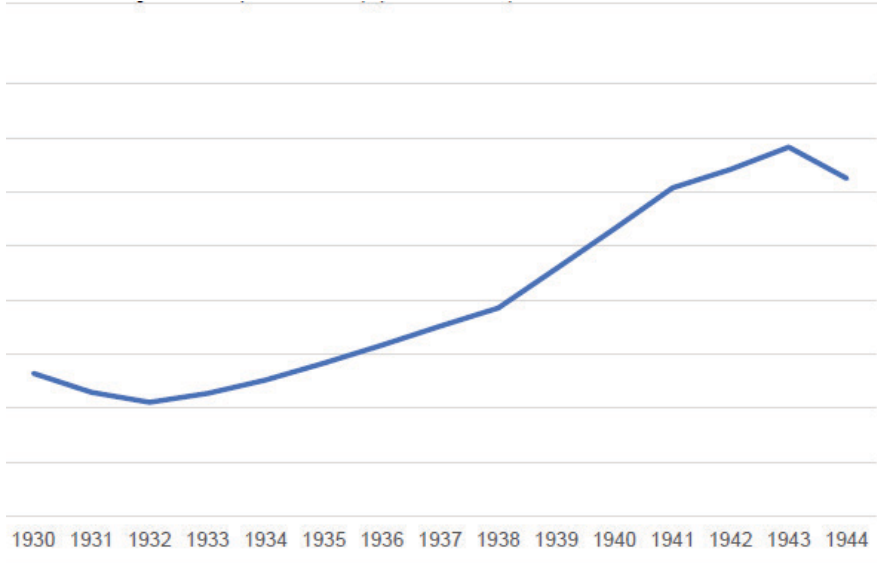
لم يتمخض تزايد القدرات العسكرية والاقتصادية لألمانيا بعد وصول هتلر إلى السلطة عام 1933 عن إنتاج القدرات الكافية لفرض الهيمنة التي طالما تاق إليها هتلر.

النجاح الألماني في النصف الأول من الحرب وبخاصة في غزو "القوى العظمى" مثل فرنسا واحتياح أراضي الاتحاد السوفيتي خلق تصورًا أن تهديد ألمانيا للنظام العالمي كان خطيرًا للغاية. ولكن بفحص الأداء الاقتصادي للأطراف المتحاربة خلال الحرب وإنتاجها العسكري عن قرب، فإنه من الجلي أن التحدي الألماني لم يكن لديه أي فرصة تقريبًا للنجاح.

كان الاقتصاد الألماني في حالة يرثى لها في الثلاثين من يناير عام 1933 عندما جرى تعيين أدولف هتلر رئيسًا للوزراء (Reichskanzler)، والتحسين السريع في مؤشرات الاقتصاد الكلي بعد هذا التاريخ جرى وصفه بـ"المعجزة الاقتصادية" (Wirtschaftswunder). بالمثل، فالتقدم الذي أحرزته ألمانيا في مجال التسليح، وبخاصة في الأربعينيات، والفرص التي وفرها التطور الناتج في الاقتصاد كانا بارزين إلى درجة الوصف بـ"معجزة التسليح" (Rüstungswunder).<sup>10</sup>

كانت الزيادة في الدخل القومي الإجمالي لألمانيا أحد أكثر المجالات التي تجلت فيها قوتها الاقتصادية؛ فالدخل القومي الألماني الذي بلغ 2.42 مليار مارك عام 1932 تضاعف بحلول عام 1939 ليبلغ 6.91 مليار مارك و6.136 مليار عام 1943. وفي عام 1944 عندما كان التراجع الحربي واضحًا للعيان أدت الخسائر الاقتصادية إلى تراجع الدخل القومي بنسبة 9% تقريبًا ليبلغ 125 مليار مارك (الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: الدخل القومي الألماني 1933 - 1944 (بالمليار مارك)



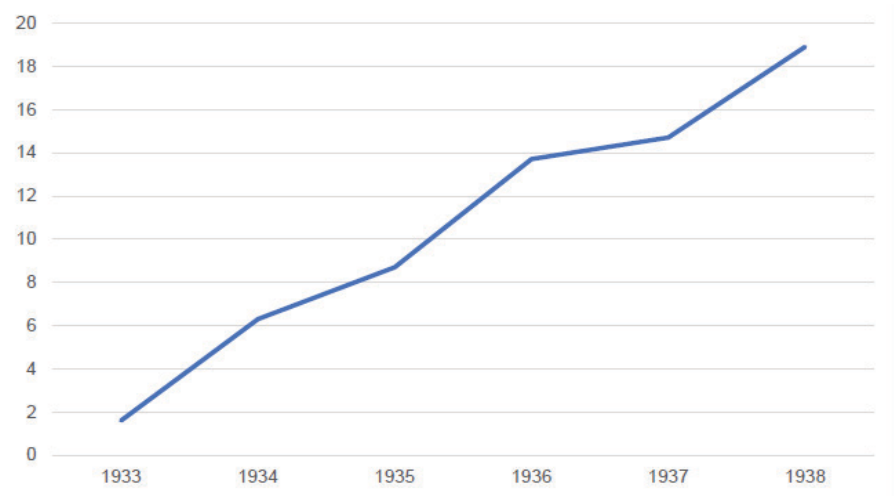
المصدر: GESIS<sup>11</sup>

نجمت المعجزة الاقتصادية المذهلة التي شهدها عهد هتلر عن عاملين رئيسيين: أولهما أن كمية هائلة من الأموال جرى ضخها في السوق في ضوء سياسة اقتصادية شبه كينزية؛ تماشيًا مع روح هذه المرحلة. السوق الذي جرى ضخ 5 مليارات مارك فيه بين عامي 1933 و 1935 جرى التحكم فيه كما رغبت الدولة تماشيًا مع "خطة أربع السنوات" التي دخلت حيز التنفيذ عام 1936.<sup>12</sup> وثانيهما أدت سياسة التسلح المكثفة التي فرضها هتلر الذي كان راغبًا في التحضير للحرب على نحو سريع إلى زيادة مهمّة في الإنتاج في هذا المجال، وكانت للإنفاق على التسلح حصة كبيرة من الدخل القومي الألماني.<sup>13</sup>

شهدت حقبة هتلر تراجعًا دراميًا في مؤشرات البطالة، فعدد العاطلين الذي تجاوز 6 ملايين عاطل بنهاية عام 1932 نتيجة للكساد العظيم تراجع سريعًا إلى أقل من مليون عام 1937 نتيجة لسياسات الاستخدام التي طبقت في العهد النازي. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن سياسة التسلح التي اتبعتها هتلر قد أسهمت بشكل كبير في زيادة معدلات التشغيل.<sup>14</sup>

المؤشر الأهم يكشف دور سياسة التسلح في النمو الاقتصادي الألماني. وإن نصيب النفقات العسكرية من الدخل القومي قد ارتفع سريعًا من 6.1% عام 1933 إلى نحو 19% عام 1938. في الفترة نفسها ارتفعت النفقات العسكرية من 721 مليون مارك ألماني إلى 5.15 مليار، أي ما يوازي 21 ضعفًا تقريبًا، في حين كانت الزيادة في الاستثمارات العامة في الفترة نفسها ضعفين فقط.<sup>15</sup>

الرسم البياني 2: حصة النفقات العسكرية من الدخل القومي الألماني 1933 - 1938  
(بالنسبة المئوية)



Source: GESIS<sup>16</sup>

المصدر: GESIS<sup>16</sup>

أدى زيادة الإنفاق العسكري الألماني وإغفال الحدود المرسومة في معاهدة فيرساي إلى بناء جيش قوي في فترة قصيرة. بحلول عام 1939 عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري الألماني بالنسبة للدخل القومي إلى 23٪، وارتفعت حصتها من الإنفاق العام إلى 66٪. في العام نفسه وصل عدد الجند في ألمانيا إلى 5.4 ملايين، فيما تسارع إنتاج الأسلحة الضرورية للحرب، خصوصاً الطائرات الحربية والدبابات. بين الفترة من عام 1933 العام وصول هتلر إلى السلطة وعام 1939 العام الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الثانية- وصل الإنتاج الكلي لألمانيا من الطائرات إلى 29767 ألف وحدة، فيما كان ذلك العدد 17310 في إنكلترا، و 8163 في فرنسا، و 7447 في الولايات المتحدة، و 33806 في الاتحاد السوفيتي (الجدول 4).<sup>17</sup>

الجدول 4: إنتاج الطائرات الحربية في القوى الكبرى 1933 - 1939

الإجمالي	1939	1938	1937	1936	1935	1934	1933	
29767	8295	5235	5606	5112	3183	1968	368	ألمانيا
33806	10382	7500	3578	3578	3578	2595	2595	الاتحاد السوفيتي
8163	3163	1382	7436	890	785	600	600	فرنسا
17310	7940	4827	2153	1877	1140	740	633	المملكة المتحدة
7447	2195	1800	949	1141	459	437	466	الولايات المتحدة

المصدر: <sup>18</sup> Aufstieg und Fall der Grossen Mächte

بين عامي 1933 و 1938 بلغ مجموع النفقات العسكرية الألمانية 86.2 مليار جنيه إسترليني، وكان الاتحاد السوفيتي الدولة الأقرب إلى ألمانيا بإنفاق عسكري يقدر بـ 80.2 مليار جنيه إسترليني. وكانت النفقات العسكرية للدول الأخرى في الفترة نفسها أقل من نصف الكميات التي أنفقتها هاتان الدولتان (الجدول 5).<sup>19</sup>





الجدول 5: الإنفاق العسكري للقوى الكبرى 1932 – 1938  
(بالمليون جنيه إسترليني)

2868	ألمانيا
2808	روسيا
1266	اليابان
1200	المملكة المتحدة
1175	الولايات المتحدة
1088	فرنسا
930	إيطاليا

المصدر: Economy and Society (1939–1945)<sup>20</sup>

ولكن على الرغم من أداء ألمانيا الاقتصادي وإنتاجها للسلاح قبل الحرب إلا أنه لم تكن لديها القدرة الاقتصادية والعسكرية على الانتصار في حرب طويلة الأمد مع الولايات المتحدة، تمامًا كعجز قوى المحور أمام الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. انطلاقًا

من وجهة النظر هذه، قادت تحركات هتلر ضد الاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الثانية من الحرب إلى سقوط ألمانيا وتخلفها عن الاتحاد السوفيتي وإنكلترا خلال سنوات الحرب وبعدها.

كانت هزيمة ألمانيا لا مفرّ منها: فقد بدأت الحرب دون جاهزية، وخسرت مناطق النفط التي احتلتها لاحقاً خلال الحرب، وعانت العديد من الصعوبات في الحصول على المواد الخام التي كانت بحاجة إليها، كما أن قدراتها الإنتاجية طالتها دمار هائل بفعل القصف الجوي للحلفاء. كانت السياسة التعديلية المغامرة لهتلر تحدياً مهماً للنظام الذي وضعته القوى المؤسسة لفرساي، ولكن لأنه لم يحصر تحديه على القوى المؤسسة لفرساي واختار الاتحاد السوفيتي هدفاً رئيساً لسياسته التوسعية، فإنه هذا الأمر الذي تمثّل في الفجوة بين القدرات العسكرية والاقتصادية الألمانية وأهداف هتلر جعل الإخفاق محققاً.

### صعود الاتحاد السوفيتي

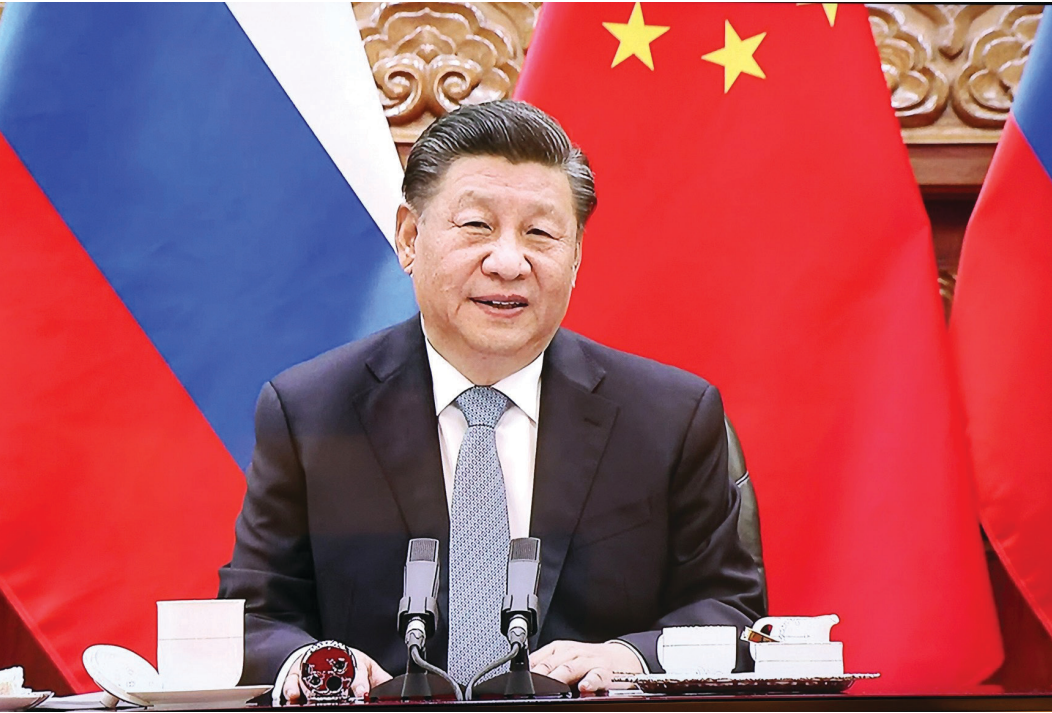
ورث الاتحاد السوفيتي اقتصاداً منهزماً من الإمبراطورية الروسية؛ بسبب عدد من الأحداث المتوالية التي هي الحرب العالمية الأولى والثورة والحرب الأهلية التي تسببت جميعاً في أضرار جسيمة. علاوة على ذلك فقد تأثر اقتصاد الاتحاد السوفيتي الذي شهد نموّاً سريعاً في فترة ما بين الحربين العالميتين بشكل كبير من الحرب العالمية الثانية. وكانت القوة العسكرية للاتحاد هي العامل الذي مكّنه من أن يجري تعريفه بوصفه قوة عظمى في النظام الذي أُسس بعد الحرب. ولكن النمو الاقتصادي السريع الذي بدأ في التحقق في أعقاب الحرب أعطى انطباعاً بأن موسكو بإمكانها أن تدعم موقعها بوصفها قوى عظمى من خلال أدوات اقتصادية (الجدول 6).

الجدول 6: معدلات نمو الدخل القومي للاتحاد السوفيتي 1946 - 1991

(بالنسبة المئوية)

1946-50	1951-55	1956-60	1961-65	1966-70	1971-75	1976-80	1981-85	1986-91
8.9	4.9	5.4	4.8	4.8	2.9	1.8	1.7	-2.1

المصدر: <sup>21</sup>The Rise and Fall of the Soviet Economy



دمر التراجع السريع في معدلات النمو في السبعينيات والركود الاقتصادي في الاتحاد القدرة التنافسية لموسكو بشكل كبير خلال الحرب الباردة (الجدول 6). فقد أدى المسار السيئ للاقتصاد السوفييتي الذي بدأ في الظهور بوضوح في السبعينيات واستمر حتى عملية التفكك في التسعينيات إلى قلب نجاحات الاتحاد في سد الفجوة الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وقد كان هذا التراجع واضحاً في نصيب الفرد من الدخل القومي. في عام 1948 كان نصيب الفرد من الدخل القومي في الاتحاد السوفييتي حوالي 25٪ منه في الولايات المتحدة، وقد تمكن الاتحاد من رفع هذا المعدل إلى 35٪ عام 1973 عقب ربع قرن من التنمية الاقتصادية السريعة. ولكن مرحلة الركود أدت إلى تراجع سريع أيضاً في هذا المعدل إلى 25٪ مرة أخرى في عام 1991 عندما تفكك الاتحاد السوفييتي.<sup>22</sup>

بدأ اقتصاد الاتحاد السوفييتي في العجز عن أداء متطلبات مكانة القوى العظمى قبل نهاية الحرب الباردة بفترة طويلة، إذ تراجع الدخل القومي السوفييتي، الذي لم يتمكن أبداً من الوصول حتى لنصف الدخل القومي الأمريكي، في مواجهة القوى الاقتصادية الأخرى منذ السبعينيات عندما نشأ النسق الاقتصادي متعدد الأقطاب. وقد أدت حقيقة أن الاتحاد السوفييتي سخر اقتصاده بشكل كبير للحفاظ على التنافس العسكري إلى تفاقم مشكلاته الاقتصادية. فقد شكلت النفقات الدفاعية حملاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد

السوفييتي حتى قبل الثمانينيات، وقد تعاضم هذا الحمل نتيجة لجهود موسكو للرد على الزيادة السريعة في الإنفاق العسكري الأمريكي في الثمانينيات تحت إدارة الرئيس رونالد ريغان. فنسبة الإنفاق العسكري السوفييتي إلى الدخل القومي، التي بلغت 2.12٪ عام 1970 ارتفعت إلى 8.14٪ عام 1980 ووصلت إلى 8.17٪ من الدخل القومي بحلول عام 1988.<sup>23</sup>

كانت القوة العسكرية العظيمة للاتحاد السوفييتي هي ما جعلت منه قوى عظمى عقب الحرب العالمية الثانية، ومكنته من الحفاظ على هذه المكانة لفترة طويلة على الرغم من مشكلاته الاقتصادية المتزايدة، وبخاصة منذ السبعينيات. كانت روسيا تقليدياً قوة برية رئيسة بفضل جغرافيتها الشاسعة، وقد دعم التقدم الذي أحرزته روسيا في مجالات القوة العسكرية موقعها بوصفها قوى عظمى خلال الحرب الباردة بشكل جزئي. وقد كانت القوة البحرية أحد هذه المجالات.

الجدول 7: الحمولة الإجمالية للقوة البحرية الأمريكية والسوفييتية 1900 - 1950  
(بالمليون طن)

1990	1980	1970	1960	1950	
4.0	4.2	7.6	9.4	9.2	الولايات المتحدة
3.3	3.1	2.0	1.3	0.6	الاتحاد السوفييتي

المصدر: Power at Sea: A Naval Power Dataset (1865-2011)<sup>24</sup>

تلقي الأسطول البحري الروسي الذي كان من كبرى القوى البحرية في بدايات القرن العشرين هزيمة كبرى أمام اليابان عام 1905، وقد أدت الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد في المرحلة التالية لتلك الهزيمة إلى إهمال القوى البحرية. بدأ الوضع في التغيير على الفور عقب الحرب العالمية الثانية، إذ نما الأسطول السوفييتي نموًا سريعًا خلال الحرب الباردة، وبدأ في إظهار قوته ونفوذه في البحار المفتوحة خصوصًا بعد السبعينيات.<sup>25</sup> بالرغم من أن الإستراتيجية البحرية للاتحاد وبرنامجها لبناء أسطول كانت مختلفة نوعًا ما عن إستراتيجيات الولايات المتحدة، إلا أنها مثلت تهديدًا خطيرًا للتفوق البحري للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة (الجدول 7).<sup>26</sup>

لم تكن القوة التقليدية وحدها جعلت من الاتحاد السوفييتي قوة عظمى عسكريًا، إذ أدت قوته النووية الهائلة أيضًا دورًا في ذلك، فقد أصبح الاتحاد ثاني دولة في العالم تمتلك أسلحة نووية عام 1949 منهيًا بذلك الاحتكار الأمريكي قصير الأمد في هذا

المجال. الاتحاد السوفيتي الذي وسّع قدراته النووية على نحو سريع رفع من قدراته على تطوير صواريخ باليستية وغواصات بحرية والقاذفات الإستراتيجية، وحقّق هدفه في القدرة على ضرب أهداف في الأراضي الأمريكية بهذه الأسلحة في بداية الستينيات.<sup>27</sup> ركز الاتحاد السوفيتي على زيادة قوته العسكرية حتى لا يتخلف في صراعه العالمي ضد الولايات المتحدة. وقد ضمنت

66

جهود موسكو المكثفة في هذا الاتجاه تأسيس توازن عسكري مع واشنطن في المجال التقليدي والنووي على حد سواء، وفي إطار هذا التنافس الطويل، بحلول عام 1986 أصبح لدى الجيش السوفيتي عدد جنود أكبر بمرتين ممّا لدى الولايات المتحدة، وعدد من الدبابات يفوق بثلاث مرات عدد الدبابات التي تمتلكها الولايات المتحدة، وقوات جوية بإمكانها أن تنافس القوة الجوية الأمريكية على الأقل من الناحية الكميّة، وأسطول شكل تهديداً خطيراً للتفوق البحري لواشنطن.

سياسياً، أظهر الاتحاد السوفيتي نفسه بوصفه قوة متحدية في النظام الدولي الذي جرى تشكيله في فترة شهدت استبعاد اليابان وألمانيا من النظام بوصفهما قوى عظمى مهزومة، وبدأت إنكلترا وفرنسا في تقليل التزاماتهما العالمية في مرحلة ما بعد الحرب، وحصلت الولايات المتحدة على مكانة مهيمنة في النظام.<sup>28</sup> شكّل التحدي السوفيتي تهديداً خطيراً للهيمنة الأمريكية حتى بداية السبعينيات، ولكن الفجوة بين القوة العسكرية والاقتصادية للاتحاد بدأت في الاتساع سريعاً من السبعينيات فصاعداً بسبب مشكلاته الاقتصادية المتزايدة، وهو ما أدى إلى إخفاق تحدي موسكو للهيمنة العالمية لواشنطن.

## صعود الولايات المتحدة

يمكن تحليل الصعود الأمريكي في إطار عملية من ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى حقّقت الولايات المتحدة نمواً اقتصادياً وديموغرافياً وعسكرياً سريعاً؛ مستفيداً من مميزات الجيوسياسية الممثلة في كونها بعيدة عن مراكز القوى العظمى حينئذ، وترقّت إلى مكانة أكبر قوة اقتصادية في العالم في نهاية القرن التاسع عشر. لاحقاً، وعقب هزيمة القوى الأوروبية التقليدية واليابان والتفوق على بعضها في الحرب العالمية الثانية، اكتسبت الولايات المتحدة مكانة القوة العظمى الوحيدة التي تمارس احتكاًراً على الأسلحة النووية، ثم أصبحت أحد أهم لاعبين في النظام ثنائي القطب جنباً إلى جنب مع الاتحاد السوفيتي. وأخيراً أصبحت الولايات المتحدة مجدداً القوة العظمى الوحيدة مع تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة.

لنلق نظرة عن قرب على هذه المراحل: ارتفعت حصة الولايات المتحدة من الإنتاج الصناعي العالمي إلى 6.23٪ عام 1900، وهذا يفوق الإنتاج الصناعي لإنكلترا بنسبة 27٪ وألمانيا بنسبة 78٪.<sup>29</sup> شاركت الولايات المتحدة في الحرب العالمية في وقت متأخر، وخرجت منها مستفيدة، وقد أدت الحرب إلى تفكك الإمبراطوريات التقليدية، وعززت من موقع الولايات المتحدة بوصفها القوة العسكرية والاقتصادية الكبرى في العالم. قبل الحرب كان الدخل القومي الإجمالي للولايات المتحدة أكبر مرتين منه في ألمانيا/النمسا والاتحاد السوفيتي، وثلاث مرات من فرنسا واليابان، وخمس مرات من إيطاليا، وحجم اقتصادي يفوق بثلاث مرات تقريبًا الحجم الاقتصادي لإنكلترا التي لم يكن بإمكانها إلا الوصول إلى 71٪ من الدخل القومي الأمريكي حتى بعد إضافة مستعمراتها. عقب الحرب العالمية الثانية، أضحت التفوق الأمريكي أكثر وضوحًا. ارتفع الدخل القومي الأمريكي بنسبة 84٪ مقارنة بفترة ما قبل الحرب، ووصل إلى 1474 تريليون دولار، وقد بلغ الدخل القومي الإجمالي للقوى الرئيسة الست الأخرى 2.93٪ فقط من الدخل القومي الأمريكي (الجدول 8). إن الانكماش الذي شهدته اقتصادات القوى الأوروبية واليابان دفع هذه الدول إلى هامش السياسة الدولية، وبرزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بوصفهما القوتين العظميين.

الجدول 8: الدخل القومي الإجمالي للقوى الكبرى ونسبته إلى الدخل القومي الأمريكي 1938 - 1945 (بالمليون دولار)

النسبة إلى الدخل القومي الأمريكي	1945	النسبة إلى الدخل القومي الأمريكي	1938	
	1474		800	الولايات المتحدة
26.8	396	44.8	359	الاتحاد السوفيتي
22.4	331	35.5	284	المملكة المتحدة
		71.1	569	المملكة المتحدة + مستعمراتها
6.8	101	23.2	186	فرنسا
		29.2	234	فرنسا + مستعمراتها
21.0	310	43.8	351	ألمانيا
		47.0	376	ألمانيا + النمسا
9.8	144	21.1	169	اليابان
		29.0	232	اليابان + مستعمراتها
6.2	92	17.6	141	إيطاليا
		18.0	144	إيطاليا + مستعمراتها
93.2	1374	186.2	1490	مجموع الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا

المصدر: Mark Harrison, (1998)<sup>30</sup>

على الرغم من التنافس الاقتصادي والعسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والتنافس الاقتصادي مع اليابان وبعض الدول الأوروبية خلال الحرب الباردة - حافظت الولايات المتحدة على موقعها بوصفها أقوى دولة في العالم. يمكن عقد مقارنة في هذه الفترة بين الأحجام الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى. بدايةً، على الرغم من أن التفوق الأمريكي الذي لا خلاف عليه استمر حتى الستينيات، فإنَّ اليابان وبعض الدول الأوروبية حسنت مواقعها أمام الولايات المتحدة فيما يخص الدخل القومي الإجمالي منذ السبعينيات، وبحلول الثمانينيات وصل الدخل القومي الإجمالي للدول الست مجتمعة إلى 166% من الدخل القومي الأمريكي. في عام 1960 كان هذا المعدل 89% فقط. يظهر ذلك أن التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة قد تراجع مقارنة بالمرحلة الأولى من الحرب الباردة. ثانيًا، كان الاتحاد السوفييتي القوة الأولى في مواجهة الولايات المتحدة من حيث الدخل القومي في بداية الحرب الباردة، إلا أن اليابان قد حلت محله مع اقتراب نهاية الحرب الباردة. في عام 1990 بلغ الدخل القومي الإجمالي لليابان 5.52% من الدخل القومي الأمريكي كما هو موضح في الجدول 9 الذي يظهر أن التحدي الاقتصادي الأخطر للولايات المتحدة قادم من الشرق الأقصى.

الجدول 9: نسبة الدخل القومي الإجمالي للقوى الكبرى إلى الدخل القومي الأمريكي

(بالنسبة المئوية)

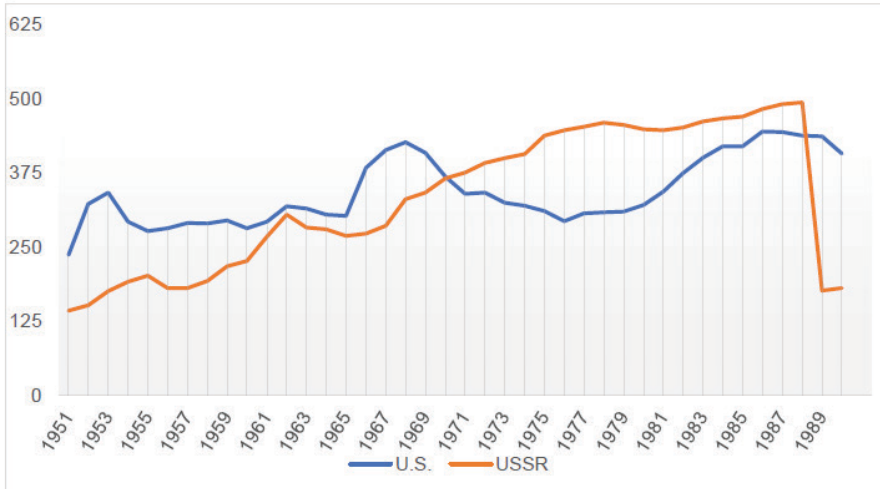
1990	1980	1970	1960	1950	
13.5	33.3	41.3	34.8	33.1	الاتحاد السوفييتي
18.3	19.7	12.2	13.5	18.6	المملكة المتحدة
21.3	24.5	13.8	11.4	13.1	فرنسا
29.7	33.2	20.1	14.2	12.6	ألمانيا
52.5	38.7	19.8	8.1	8.4	اليابان
19.8	16.7	10.5	7.4	7.6	إيطاليا
155.1	166.1	117.7	89.4	93.4	المجموع الكلي

المصدر: من تجميع المؤلفين.



من الناحية العسكرية، كان الاتحاد السوفييتي هو الدولة الوحيدة التي تمتلك القدرة على منافسة الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة، وعلى الرغم من تأخر الاتحاد السوفييتي عن الولايات المتحدة اقتصادياً، إلا أن مجموع النفقات العسكرية له خلال الفترة من 1950 إلى عام 1990 (388.13 مليار دولار) كانت قريبة للغاية من النفقات العسكرية الأمريكية (872.13 مليار دولار). في واقع الأمر، كانت النفقات العسكرية السنوية للاتحاد السوفييتي أقل من النفقات العسكرية الأمريكية حتى عام 1970، ولكنه خصص المزيد من الموارد للإنفاق العسكري أكثر من الولايات المتحدة بعد هذا التاريخ وحتى عام 1988. وحتى خلال النصف الثاني من عام 1988 عندما كان الاقتصاد السوفييتي يشهد مشكلات خطيرة استمر الإنفاق العسكري المرتفع، ولكن كان هناك تراجع كبير في هذه الفترة عامي 1989 و 1990 مع اندلاع الاضطرابات وتزايدها تزامناً مع ثورات أوروبا الشرقية (الرسم البياني 3).

الرسم البياني 3: الإنفاق العسكري للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خلال الحرب الباردة (بالمليار دولار)



المصدر: Statista<sup>31</sup>

كانت القدرات العسكرية للاتحاد السوفييتي والقوة الاقتصادية المتزايدة لليابان والدول الأوروبية هي العوامل التي قادت قوة الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من الحرب الباردة، ولكن حقيقة أن الولايات المتحدة كانت القوة العظمى الوحيدة التي نجت في المرحلة الجديدة التي بدأت بتفكك الاتحاد السوفييتي أدت إلى كتابة

أعمال حول "النظام القطبي" في التسعينيات، وتعزيز التفوق الغربي. لم يمر الكثير من الوقت لإدراك أن هذه التقييمات والتوقعات كانت خاطئة، وبدأت التوقعات بأن القرن الواحد والعشرين سيكون "القرن الآسيوي" في الظهور.

## التحدي الصيني

### الأبعاد الاقتصادية للتحدي

الزيادة الهائلة في القدرات الاقتصادية للصين أحد المؤشرات الرئيسة على تصدر الصين بوصفها لاعباً يمثل التهديد الأكبر على القيادة العالمية للولايات المتحدة والتفوق الغربي. إذ ازداد الدخل القومي الصيني الذي لم يشهد أي انكماش على أساس سنوي منذ عام 1977 بنسبة 3983٪ بين عامي 1990 و 2020 مرتفعاً من 360 مليار دولار إلى 7.14 ترليون دولار. ونتيجة لهذه الزيادة، بلغت حصة الصين من الإنتاج العالمي 4.17٪ عام 2020 بعد أن كانت 6.1٪ فقط عام 1990. كما أن معدلات نمو الاقتصاد الصيني كانت دائماً فوق مستوى 7٪، إذ نما الاقتصاد الصيني بمعدل 10٪ سنوياً بين 1991 - 2015. في الفترة ذاتها، ثبتت معدلات النمو في اقتصادات البلدان الغربية كالولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإنكلترا عند مستوى 2.1-5.5٪. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، كانت معدلات النمو السنوية للدخل القومي الصيني أعلى منها في الولايات المتحدة منذ عام 1977 من دون أي استثناء.<sup>32</sup> وبالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للصين، يتضح أن هناك زيادات ضخمة في الصادرات والواردات واستهلاك الطاقة بالإضافة إلى الدخل القومي. فالصادرات الصينية التي ارتفعت من 1.49 مليار دولار إلى 7.2 ترليون دولار بين عامي 1990 و 2020 جعلت من الصين قيادة عالمية في هذا المجال، في حين ارتفعت الواردات الصينية في الفترة نفسها من 4.38 مليار دولار إلى 3.2 ترليون دولار. علاوة على ذلك، ارتفع الاستهلاك الكلي للصين من الطاقة بنسبة 406٪، وهذا جعل الصين الدولة الأكثر استهلاكاً للطاقة في العالم (الجدول 10).

الجدول 10: المؤشرات الاقتصادية الرئيسة للصين (1990 - 2020)

معدل الزيادة	2020		1990		
	الحصة العالمية (%)	الصين	الحصة العالمية (%)	الصين	
3989	17.4	14723	1.6	360	الدخل القومي الإجمالي (بالمليار دولار)
5457	12.02	2723	1.14	49.1	الصادرات (بالمليار دولار)
6038	10.83	2357	0.88	38.4	الواردات (بالمليار دولار)
406	26.1	14546	8.4	28.7	استهلاك الطاقة (بالإكساغول)

المصدر: World Bank and BP Statistical Review of World Energy<sup>33</sup>

عند مقارنة الصين بالولايات المتحدة من حيث المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، يتضح أنّها سَدّت إلى حد كبير الفجوة في بعض المجالات، وتفوّقت على الولايات المتحدة في العديد من المجالات الأخرى، متبوّئةً بذلك المركز الأول عالمياً. يعقد الجدول 11 مقارنة بين البلدين من حيث إنتاج الطاقة واستهلاكها، والإنفاق على البحث العلمي والتطوير، ومؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الدخل القومي وحجم التجارة الخارجية. وبحلول عام 2020 عزّزت الصين موقفها ضد الولايات المتحدة فيما يتعلق بكل هذه المؤشرات مقارنة بعام 1990.

إن حقيقة أن عدد سكان الصين يزيد عن أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة وأن بكين حققت أرقاماً أعلى من واشنطن في بعض المؤشرات - ذلك لا يبرهن بطبيعة الحال على أن الصين قد أضحت قوة أقوى من الولايات المتحدة، ولكنها أصبحت النّد

الأهم لتحدي الهيمنة الأمريكية من خلال التنمية الاقتصادية السريعة التي حققتها خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وأنها إذا استمرت في النمو على هذا النحو، فمن الجلي أنها ستكون من أبرز اللاعبين في الصراع العالمي على القوة في القرن الحادي والعشرين.

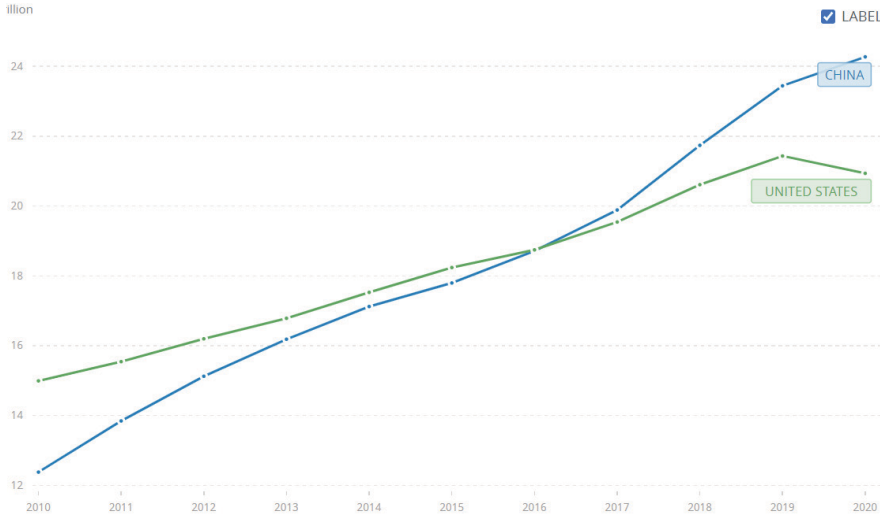
الجدول 11: مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من حيث المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (1990 - 2020)

النسبة بين الصين وأمريكا		2020					1990				
2020	1990	الحصة العالمية	الصين	الحصة العالمية	الولايات المتحدة	الحصة العالمية	الصين	الحصة العالمية	الولايات المتحدة		
70.3	6.0	17.4	14,723	24.7	20,937	1.6	360	26.2	5,963	الدخل القومي الإجمالي (بالمليار دولار)	
115.9	18.7	18.3	24,273	15.8	20,937	3.8	1,115	20.3	5,963	تعادل القوة الشرائية (بالمليار دولار)	
16.5	1.3		10,500		63,543		318		23,888	نصيب الفرد من الدخل القومي (بالدولار)	
27.2	4.11		17,311		63,543		982		23,888	تعادل القوة الشرائية للفرد	
127.6	8.9	12.02	2,723	9.4	2,134	1.14	49.1	12.8	551.8	الصادرات (بالمليون دولار)	
83.8	6.1	10.83	2,357	12.9	2,811	0.88	38.4	14.4	629.7	الواردات (بالمليون دولار)	
125.5	53.5	19.4	2,749	15.4	2,190	10.0	881	18.7	1,647	إنتاج الطاقة (بطن النفط المكافئ)	
165.7	35.43	26.1	145.46	15.7	87.79	8.4	28.70	23.6	80.99	الاستهلاك الأساسي للطاقة (بالإكساغول)	
70.3	6.0	17.4	14,723	24.7	20,937	1.6	360	26.2	5,963	الإنفاق على البحث العلمي والتطوير	

المصدر: من تجميع المؤلفين<sup>34</sup>

في عام 1990 كان الناتج القومي الاسمي للصين 6٪ فقط من الدخل القومي الأمريكي ، وفي عام 2020 وصلت هذه النسبة إلى 70٪. أما من حيث حجم الدخل القومي الإجمالي وفقاً لتعادل القوة الشرائية PPP، لم تغلق الصين الفجوة مع الولايات المتحدة فحسب، بل وتجاوزتها أيضاً في عام 2017 ووصلت إلى 9.115٪ من دخلها القومي الإجمالي في عام 2020، لتصبح بذلك أكبر دولة في العالم في هذا المجال (الرسم البياني 4). وبين عامي 1990 و 2020، رفعت الصين حصتها من الدخل الإجمالي العالمي من 8.3٪ إلى 3.18٪ من حيث تعادل القوة الشرائية، وعلى الجانب الآخر انخفضت حصة الولايات المتحدة من 3.20٪ إلى 8.15٪ في الفترة نفسها (الجدول 11).

#### الرسم البياني 4: الدخل القومي الإجمالي للولايات المتحدة والصين من حيث تعادل القوة الشرائية 2010 – 2020 (بالتريليون دولار)



المصدر: البنك الدولي<sup>35</sup>

أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي وهو أهم مؤشر للرفاهية؛ فيمكن القول: إنه ما يزال أمام الصين طريق طويل للوصول إلى المعدلات الأمريكية، رغم اتخاذها خطوات جادة لسدّ الفجوة مع الولايات المتحدة في هذا المجال بين عامي 1990 و 2020، إذ وصل نصيب الفرد من الدخل القومي في الصين إلى 5.16٪ فقط من نصيب الفرد في الولايات المتحدة. وبالنظر إلى أن هذا المؤشر كان 3.1٪ فقط عام 1990، يتضح أن الصين حققت تقدماً كبيراً في هذا الشأن؛ ومع ذلك، ما يزال هناك المزيد من الخطوات التي على إدارة بكين أن تتخذها لرفع مستوى رفاهية شعبها إلى مستوى الشعب الأمريكي.

وفيما يتعلق بحجم التجارة الخارجية التي تُعدّ القوة الدافعة وراء النمو الاقتصادي الصيني، فقد أحرزت بكين تقدّمًا كبيرًا في العقود الثلاثة الماضية مقارنة بواشنطن؛ حيث بلغت الصادرات الصينية 9.8٪ فقط من الصادرات الأمريكية في عام 1990، لكن بحلول 2020 بدأت الصادرات الصينية في تجاوز الصادرات الأمريكية حيث زادت هذه النسبة إلى 127٪. بهذه الأرقام، زادت حصة الصين من الصادرات العالمية من 1.1٪ إلى 12٪ بين عامي 1990 و 2020، فيما تراجعت حصة الولايات المتحدة من 8.12٪ إلى 4.9٪. والأمر نفسه ينطبق على الواردات. ففي الفترة من 1990 إلى 2020 زادت حصة الصين من إجمالي الواردات العالمية من 8.0٪ إلى 8.10٪، بينما تراجعت حصة الولايات المتحدة من 4.14٪ إلى 9.12٪ (الجدول 11). وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، تجدر الإشارة إلى أن الصين التي كان حقت فائضًا قدره 366 مليار دولار، تتمتع بميزة مهمّة مقارنة بالولايات المتحدة، التي كان لديها عجز قدره 677 مليار دولار في عام 2020.

أما من حيث الطاقة، التي تُعدّ عنصرًا لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية المستدامة؛ فقد عززت الصين مكانتها مقارنة بالولايات المتحدة بين عامي 1990 و 2020. ففي هذا الفترة، زادت الصين حصتها من الإنتاج العالمي للطاقة من 10٪ إلى 19.4٪، في حين انخفضت حصة الولايات المتحدة من 7.18٪ إلى 4.15٪. وتزامنًا مع ذلك، فالصين التي كان إنتاجها من الطاقة لا يوازي سوى 5.53٪ من إنتاج الطاقة الأمريكية في عام 1990، نجحت في رفع هذا المعدل إلى 125٪ في عام 2020 وأصبحت أكبر دولة منتجة للطاقة في العالم. وهناك أرقام مماثلة من حيث استهلاك الطاقة. فقد كان استهلاك الصين الإجمالي للطاقة حتى عام 1990 هو 3.35٪ من نسبة الولايات المتحدة، ولكنها أضحت أكبر دولة مستهلكة للطاقة في العالم من خلال زيادة هذا المعدل إلى 165٪ في عام 2020. وفي الفترة نفسها، زادت حصة الصين عالميًا من استهلاك الطاقة الأولية من 4.8٪ إلى 1.26٪، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة من 6.23٪ إلى 7.15٪ (الجدول 11).

على الرغم من أن هذه الأرقام تعطي فكرة عن كثافة الأنشطة الاقتصادية للصين، إلا أنها تشير أيضًا إلى نقاط ضعفها، حيث تعتمد الصين على استيراد موارد الطاقة أكثر من الولايات المتحدة. والصين بوصفها أكبر مستهلك للطاقة في العالم، ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها تدريجيًا، فإن لديها مشكلات من حيث احتياطيات النفط والفحم والغاز الطبيعي (الجدول 12). وفقًا لبيانات عام 2020، تُعدّ الصين إلى حد بعيد أكبر مستورد للطاقة في العالم بحوالي 800 مليون طن من النفط المكافئ، في حين أن الولايات المتحدة لديها فائض قدره 92 مليون طن من النفط المكافئ في تجارة الطاقة. في عام 1990، كان

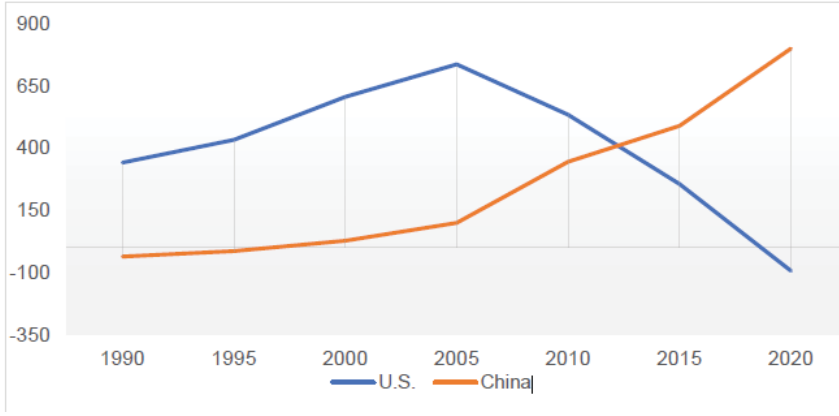
الوضع في هذين البلدين على النقيض تمامًا؛ فقد كان لدى الولايات المتحدة عجز في الطاقة قدره 342 مليون طن من النفط المكافئ، بينما كان لدى الصين فائض في الطاقة قدره 35 مليون طن. وقد انعكس هذا الوضع بالتزامن مع ثورة النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة. وبدءًا من عام 2019، أصبحت الولايات المتحدة دولة مصدرة صافية للطاقة. وعلى الجانب الآخر تُعدّ الصين التي لا تمتلك موارد طاقة كافية مستوردًا صافيًا للطاقة منذ عام 1997 وأكبر مستورد للطاقة في العالم منذ عام 2012 (الرسم البياني 5).

الجدول 12: احتياطات الولايات المتحدة والصين من النفط والفحم والغاز الطبيعي (2020)

الولايات المتحدة	الحصة العالمية	الصين	الحصة العالمية
النفط (بالمليار برميل)	68.8	4.0	26
الفحم (بالمليار طن)	248.9	23.2	143.2
الغاز الطبيعي (بالتريليون متر مكعب)	12.6	6.7	8.4

المصدر: BP Statistical Review of World Energy 2021<sup>36</sup>

## الرسم البياني 5: ميزان تجارة الطاقة للولايات المتحدة والصين



المصدر: تجميع من Enerdata<sup>37</sup>

دفع اعتماد الصين على الخارج في مجال الطاقة الحكومة الصينية إلى تطوير موارد محلية ومتجددة، ونتيجة لهذه السياسة كانت الصين مسؤولة عن 3.54٪ من الاستهلاك العالمي للفحم و6.24٪ من استهلاك الطاقة المتجددة في عام 2020.<sup>38</sup> وقد انخفضت حصة الولايات المتحدة من الاستهلاك العالمي للطاقة المتجددة من 4.42٪ إلى 4.19٪ بين عامي 1990 و2020. في المقابل زادت حصة الصين من 10.0٪ إلى 6.24٪ في الفترة نفسها. ويُعدّ هذا انعكاسًا للأهمية التي توليها الصين لمصادر الطاقة المتجددة (الجدول 11). فوفقًا لبيانات عام 2020 تمتلك الصين 36٪ من الطاقة الشمسية في العالم، وهو معدل يزيد بمقدار 4.3 مرات عن الولايات المتحدة في هذا المجال. ووفقًا لبيانات العام نفسه، تمتلك الصين 4.2 ضعف قدرة توربينات الرياح المثبتة في الولايات المتحدة و5.38٪ من قدرة توربينات الرياح المركبة في العالم.<sup>39</sup>

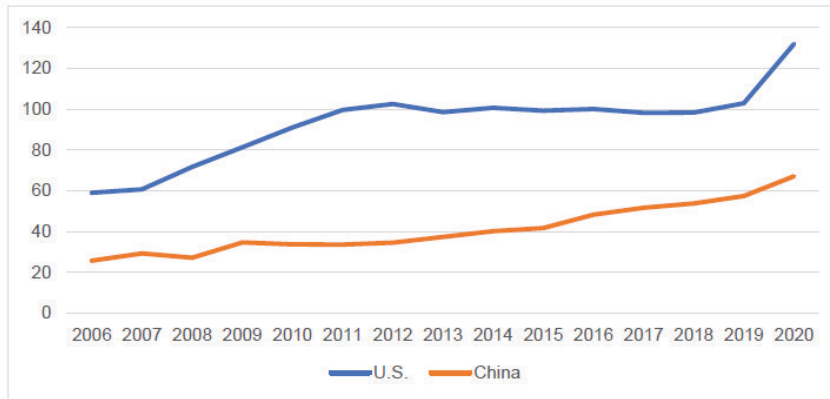
تفوقت الصين على الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة، ولحقت بالولايات المتحدة من حيث الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير بحلول عام 2020. في عام 1991 بلغت نفقات البحث والتطوير في الصين 7.5٪ فقط من نفقات الولايات المتحدة في هذا المجال، إلا أن هذا المعدل قد ارتفع إلى 9.9٪ في عام 2020 (الجدول 11). في عام 2020 أنفقت الصين 4.574 مليار دولار على البحث العلمي والتطوير، متجاوزة بذلك إجمالي إنفاق اليابان وألمانيا والهند وكوريا الجنوبية وفرنسا على البحث العلمي والتطوير، وتعدّ هذه الدول من بين أكبر سبعة منفقين في العالم في هذه الفئة.<sup>40</sup>



تظهر هذه الزيادة في الإنفاق على البحث العلمي في الصين في عدد الشركات التي تتخذ من الصين مقرًا لها والمدرجة في تصنيف Fortune 500 لشركات التكنولوجيا المتطورة. في عام 2010 كانت هناك سبع شركات أمريكية وشركتان صينيتان فقط في فئة "شركات الطيران والدفاع" ضمن قائمة أكبر 500 شركة في العالم، ولكن بحلول عام 2020 انخفض عدد الشركات الأمريكية في هذه الفئة إلى ست شركات، فيما ارتفع عدد الشركات الصينية إلى سبع شركات. وفي الفترة نفسها، انخفضت عائدات مبيعات شركات الطيران والدفاع الأمريكية في هذه القائمة من 289 مليار دولار إلى 286 مليار دولار، فيما ارتفعت إيرادات الشركات الصينية من 49 مليار دولار إلى 270 مليار دولار. ومن حيث الترتيب العام، كانت هناك 175 شركة أمريكية مقابل تسع شركات صينية عام 2000، وفي عام 2020 ارتفع عدد الشركات الصينية في القائمة إلى 124 شركة وفي عام 2020 انخفض عدد الشركات الأمريكية إلى 121 شركة.<sup>41</sup>

وأخيرًا، عند دراسة الدين الحكومي العام للبلدين، وهو من أهم المؤشرات الاقتصادية المهمة، نجد أن بكين في وضع أفضل مقارنة بواشنطن؛ فوفقًا لبيانات عام 2020 كان الدين العام للصين عند مستوى 67٪ من الناتج القومي الإجمالي، فيما بلغ هذا المعدل في الولايات المتحدة 130٪ أي ما يقرب من ضعف مثيله في الصين، أي أن الولايات المتحدة قد فقدت انضباط ميزانيتها نتيجة الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا (الرسم البياني 6). وقد جعلت هذه الأرقام الولايات المتحدة في عام 2020 الدولة صاحبة ثالث أعلى نسبة دين عام إلى الناتج القومي الإجمالي بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بعد اليونان واليابان.<sup>42</sup> ومع ذلك، فالديون العامة للصين، كما يتضح من الرسم البياني 6، في حالة تزايد مستمر، شأنها شأن الديون العامة للولايات المتحدة، وقد اكتسبت هذه الزيادة زخمًا في السنوات الأخيرة.

الرسم البياني 6: نسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي في كل من الولايات المتحدة والصين 2006 - 2020 (بالنسبة المئوية)



المصدر: CNBC<sup>43</sup>

### الأبعاد العسكرية للتحدي

في أكتوبر 2017، صرح الرئيس الصيني شي جين بينغ في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني أن عملية تحديث القوة العسكرية لبلاده سيكتمل بحلول عام 2035 وأن الصين ستصبح "قوة عالمية" بحلول منتصف القرن.<sup>44</sup> وبالفعل، بدأت بكين في تكثيف جهودها قبل هذا الإعلان بوقت طويل من أجل تحقيق هذه الأهداف. إن خطوات بكين لرفع قدراتها العسكرية تشكل تهديداً للتفوق العسكري للولايات المتحدة، وتبدو هذه الحقيقة جلية خاصة منذ عام 2010، ويمكن تتبع ذلك بوضوح في نفقاتها العسكرية.

في أعقاب الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن 45٪ من الإنفاق العسكري عالمياً، ولكن حصة الولايات المتحدة بدأت في الانخفاض في السنوات الأخيرة، في المقابل زادت حصة الصين بسرعة، وقد كانت الزيادة السريعة في نفقات الصين عاملاً فعالاً في هذا التغيير، أكثر من انخفاض النفقات العسكرية الأمريكية. ففي حين كانت النفقات العسكرية للصين 7٪ من نفقات الولايات المتحدة في عام 2000، فقد ارتفع هذا المعدل إلى حوالي 16 بالمائة في عام 2010. وفي عام 2020، أنفقت الصين 252 مليار دولار، مقارنة بـ 778 مليار دولار أنفقتها الولايات المتحدة. (الجدول 13).

الجدول 13: النفقات العسكرية للولايات المتحدة والصين والحصة من النفقات العسكرية العالمية (1990 - 2020)

الإنفاق العسكري (بالمليار دولار)							
2020	2015	2010	2005	2000	1995	1990	
778	633.8	738	533.2	320.1	295.8	325.1	الولايات المتحدة
252	214.5	115.7	45.9	22.9	12.6	10.1	الصين
الحصة من الإنفاق العسكري عالمياً (بالنسبة المئوية)							
2020	2015	2010	2005	2000	1995	1990	
39.0	38.2	44.6	45.7	43.3	40.9	45.8	الولايات المتحدة
13.0	12.9	7	4	3.1	1.8	1.4	الصين

المصدر: من تجميع المؤلفين<sup>45</sup>

يأتي التحدي الأكبر للقوة الجوية الأمريكية من الصين؛ فقد أحرزت القوة الجوية الصينية، وهي على درجة عالية من الأهمية من الناحية الكمية- تقدماً سريعاً من الناحية الكيفية، بالتزامن مع عملية التحديث التي خضعت لها مؤخراً. يظهر هذا بوضوح في الطائرات الحربية، وهي من المؤشرات الرئيسة على كفاءة أي قوة جوية. في عام 2008 بلغت نسبة الطائرات المقاتلة الحديثة من الجيل الرابع في سلاح الجو الصيني 20٪ من إجمالي المقاتلات، وتألقت غالبية قوتها الجوية من طائرات من طراز J-7 و J-8 وهي قديمة جداً وغير كافية لحروب اليوم. وفي عام 2020، انخفضت نسبة طائرات J-7 و J-8 في القوات الجوية الصينية إلى 25٪، بينما شكلت طائرات الجيل الرابع الحديثة مثل J-10 و J-11 و J-16 الغالبية.<sup>46</sup> لقد حوّلت الجهود والموارد المخصصة لتحديث القوات الجوية الصين سريعاً إلى واحدة من الدول الرائدة في تكنولوجيا الطائرات المقاتلة، ويُعدّ تطوير الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس J-20 مؤشراً واضحاً على ذلك. وقد أصبحت الطائرة J-20 التي دخلت الخدمة في عام 2017 ثالث طائرة مقاتلة من الجيل الخامس عاملة في العالم بعد F-22 و F-35، وأصبحت الصين ثاني دولة تنتج مثل هذه الطائرات المقاتلة المتقدمة بعد الولايات المتحدة.<sup>47</sup>

إلى جانب عملها على تحديث القوات الجوية، تعمل الصين أيضاً بشكل مكثف على الطائرات بدون طيار التي ازدادت أهميتها العسكرية وتأثيرها على نحو متسارع منذ بداية

هذا القرن. وقد حولت هذه الجهود بكين إلى دولة رائدة في مجال تكنولوجيا الطائرات بدون طيار. كونت الصين مخزوناً كبيراً من الطائرات بدون طيار من فئة MALE (ارتفاع متوسط - تحمل طويل) في فترة زمنية قصيرة، وبدأت أيضاً في تطوير طائرات بدون طيار من فئة HALE (تحمل طويل - ارتفاع عال) مثل Soaring Dragon و Cloud Shadow في الأعوام الأخيرة. تساعد هذه الطائرات بدون طيار على وجه الخصوص في زيادة قدرة الصين على الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.<sup>48</sup> ويساعد عمل بكين المكثف في مجال تكنولوجيا الطائرات بدون طيار على زيادة القوة التنافسية لها بشكل سريع في مواجهة الولايات المتحدة في هذا المجال.<sup>49</sup>

الجدول 14: القوات الجوية للولايات المتحدة والصين (2005 - 2020)

طائرات النقل الثقيل والمتوسط			المروحيات الهجومية			الطائرات المقاتلة			
2020	2015	2005	2020	2015	2005	2020	2015	2005	
686	709	697	867	908	1477	3475	3500	3803	الولايات المتحدة
113	65	56	278	150	31	2041	1971	2643	الصين

المصدر: تجميع من بيانات IISS<sup>50</sup>

إن القوة البحرية للولايات المتحدة من أكثر الأدوات فعالية لمساعدتها على الحفاظ على هيمنتها العالمية. إلا أن الصين تحددت هذا التفوق مؤخراً؛ فهناك أسباب مهمة تدفع بكين إلى بناء قوة بحرية قوية، فأمن طرق التجارة البحرية يُعدّ من أخطر الملفات بالنسبة للصين، لما للتجارة الدولية من أهمية عظيمة في نمو الصين الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإنّ من القضايا المهمة للسياسة الخارجية الصينية مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي أن تكون قوة بحرية قوية.

حققت الصين قفزة كبيرة إلى الأمام في ملف بناء الأسطول البحري في السنوات الأخيرة، وقد حولت الاستثمارات الصينية في هذا المجال البحرية الصينية إلى أكبر قوة بحرية في العالم في وقت قصير.<sup>51</sup> لم يكن هذا التحول على المستوى الكمي فقط في الفترة الأخيرة، بل جرى إحراز تقدم كبير أيضاً في تطوير قدرات وكفاءة القوة البحرية الصينية؛ حيث تزيد بكين سريعاً من عدد المدمرات المسلحة تسليحاً ثقيلًا في أسطولها البحري. وتُعدّ الزيادة السريعة في عدد أنظمة الإطلاق العمودية الحديثة (VLS)<sup>52</sup> المستخدمة في البحرية مثلاً مهماً يعكس تطور القوة البحرية الصينية. في

عام 2010 لم تكن لدى البحرية الصينية سفن حربية يمثل هذه الأنظمة الحديثة، ولكن بحلول عام 2020 أصبحت تمتلك ما مجموعه 1008 من خلايا نظام الإطلاق العمودي في 15 سفينة حربية. وبالمقارنة بالبحرية الأمريكية، التي لديها إجمالي 9044 خلية نظام إطلاق عمودي في 90 سفينة حربية في 2020، لا تزال البحرية الصينية متأخرة في القدرة القتالية عن الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإن معدل نمو القوة البحرية الصينية في هذا المجال أعلى بكثير من مثيله في الولايات المتحدة؛ بينما زادت واشنطن عدد السفن التي تحمل أنظمة إطلاق عمودية في البحرية بمقدار تسعة بين عامي 2010-2020 انتقلت بكين من صفر إلى 15 سفينة حربية حديثة في الفترة نفسها.<sup>53</sup> ويتواصل تطوير البحرية الصينية في هذه المجال بوتيرة متسارعة مع وجود العديد من السفن الحربية في طور الإنشاء وبخاصة المدمرات Type-055.<sup>54</sup>

الجدول 15: تطوير القوات البحرية الصينية وتخطيطها (2000 - 2040)

2040	2030	2020	2010	2000	
6	5	2	0	0	السفن الحربية
80	60	41	25	19	الطرادات والمدمرات
140	135	102	50	38	وحدات الأسطول والكورفيت
72	68	57	56	62	الغواصات

المصدر: China Naval Modernization<sup>55</sup>

أدى التحول الأخير إلى تغيير هيكل القوة البحرية الصينية. فما كان في السابق قوة دفاع ساحلية إلى درجة كبيرة مع قدرة محدودة للغاية على إجراء عمليات في مناطق ما وراء البحار - وسع مؤخرًا منطقة عملياته، بإضافة حاملات الطائرات والمدمرات الحديثة وسفن الإنزال والإمداد الكبيرة. وبهذه الإضافات، أصبحت الصين قوة عالمية في هذا المجال.

يظهر انعكاس آخر للقوة العسكرية الصينية سريعة التطور في قدرتها الصاروخية؛ حيث تُدير بكين أحد أكثر برامج تطوير الصواريخ نشاطًا وتنوعًا في العالم. لدى الصين مخزون كبير من الصواريخ الباليستية ذات النطاقات المختلفة بدءًا من الصاروخ الباليستي قصير المدى DF-11 بمدى 300 كيلومتر، إلى الصاروخ الباليستي العابر للقارات DF-41 بمدى 15000 كيلومتر، وتقوم الصين بتحديث هذا المخزون بسرعة مع صواريخ جديدة تعمل على تطويرها.<sup>56</sup> ومن أهم المزايا الإستراتيجية لجهود بكين الأخيرة لتطوير

الصواريخ قدرتها المتزايدة بشكل كبير على الردع النووي. وقد تحقق ذلك من خلال ست غواصات تحمل صواريخ باليستية نووية من فئة (SSBN) Type-094 قامت الصين بنائها في السنوات الأخيرة، والصاروخ الباليستي JL-2 الذي يبلغ مداه 9000 كيلومتر وتحمله هذه الغواصات.<sup>57</sup>

بدأت الصين أيضاً في تحدي تفوق الولايات المتحدة في الفضاء، ولاسيما من خلال ما أظهرته من التطور والأداء في السنوات العشر الماضية. إذ أصبحت الصين خامس دولة تطلق بنجاح قمراً صناعياً في مداره في عام 1970.<sup>58</sup> وبإطلاق 207 قمراً صناعياً في الفترة بين 2010-2019، أصبحت بكين واحدة من أكبر اللاعبين في سباق الفضاء. في مارس 2020، كان حوالي نصف الأقمار الصناعية النشطة في الفضاء البالغ عددها 2666 تتبع الولايات المتحدة، بينما يتبع 6.13% منها (363 قمراً صناعياً) الصين.<sup>59</sup> وتكشف المنافسة على الأقمار الصناعية العسكرية مدى التحدي الذي تواجهه بكين بشكل أكثر وضوحاً. ففي عام 2015، كان لدى الصين 68 قمراً صناعياً عسكرياً مقارنة بـ 123 قمراً صناعياً عسكرياً للولايات المتحدة. وبحلول عام 2021، كادت المساواة تتحقق بين البلدين في مجال الأقمار الصناعية العسكرية، حيث تمتلك الصين حالياً 132 قمراً صناعياً عسكرياً مقارنة بـ 141 قمراً صناعياً عسكرياً للولايات المتحدة.<sup>60</sup>

حوّل التحول العسكري الصيني في العقد الماضي بكين إلى أكبر تهديد للهيمنة الأمريكية. ومع ذلك، فإن القوة العسكرية للصين ما تزال في طور التحديث، كما أشار الرئيس الصيني شي جين بينغ، ولا تزال القوة العسكرية الأمريكية محتفظة بتفوقها التكنولوجي على الصين. إن أساس التهديد الصيني لهيمنة واشنطن العالمية هو معدل نمو هذه القوة لا القوة العسكرية الحالية لبكين. وقد تزداد هذه السرعة أيضاً، اعتماداً على تواتر الأزمات التي ستواجهها الصين مع الولايات المتحدة وحجم الموارد الاقتصادية التي ستخصّصها لقوتها العسكرية.

### خاتمة وتقييم

عند دراسة المؤشرات الاقتصادية والعسكرية الرئيسة للصين خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية يتضح لنا أن التحدي الصيني للنظام السياسي الدولي بقيادة الولايات المتحدة خطير للغاية. ولكن بالنظر إلى التحديات الفاشلة للتفوق الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة على مدى العقود الخمسة الماضية، يتجلى لنا أنه يجب أن نتسرع في استخلاص استنتاجات مبكرة حول التحدي الصيني. لا شك أن الاقتصاد الصيني نما بسرعة كبيرة ووصل إلى 70% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة في

عام 2020 حيث أدى إلى سد الفجوة إلى حدّ كبير. إلا أنّ الناتج القومي الإجمالي الياباني الذي نما بسرعة كبيرة في الماضي أيضاً كان قد وصل إلى معدلات شبيهة مقارنة بالولايات المتحدة في عام 1995. حتى إن الناتج القومي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي كان قد تخطى الدخل القومي الإجمالي للولايات المتحدة في عام 2008. أي أن صعود هذه الجهات الفاعلة لم يكن استمراريّاً في مواجهة التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة؛ إذ واجه الاقتصاد الياباني بعد ذروته في عام 1995 واقتصاد الاتحاد الأوروبي في 2010 مشكلات خطيرة، ودخل في مسار انكماشٍ مقارنة بالولايات المتحدة. إذ انخفض نسبة الناتج القومي الإجمالي الياباني إلى الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة إلى 24٪ في عام 2020، كما انخفضت نسبة إجمالي الدخل القومي لدول الاتحاد الأوروبي إلى الدخل القومي الأمريكي إلى 72٪ (الجدول 16).

الجدول 16 : نسبة الدخل القومي الإجمالي لليابان والاتحاد الأوروبي والصين إلى الدخل القومي الإجمالي الأمريكي

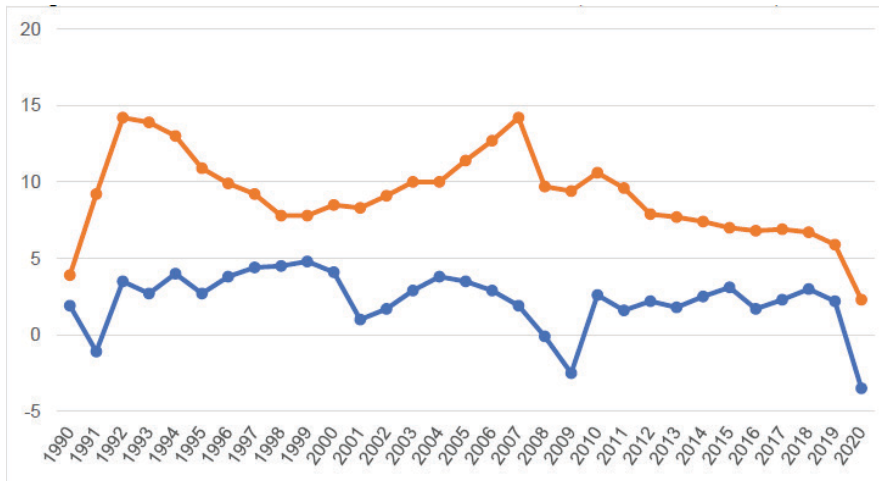
الأعوام	اليابان	الاتحاد الأوروبي	الصين
1980	38.6	115.6	6.7
1990	52.5	108.9	6.0
1995	71.3	108.6	13.4
2000	47.6	70.8	11.8
2008	34.2	110.3	31.2
2010	38.0	96.9	40.6
2020	24.2	72.5	70.3

المصدر : مجمع من بيانات البنك الدولي<sup>61</sup>

يُظهر الركود الاقتصادي الذي شهدته اليابان والاتحاد الأوروبي بعد صعودهما الاقتصادي أمام الولايات المتحدة- أن الصين قد تواجه موقفاً مشابهاً إذا لم تتخذ الخطوات الصحيحة. فوفقاً لأرقام النمو الاقتصادي في خلال العقد الأخير، يثير تضيق الفجوة بين الصين والولايات المتحدة علامات استفهام حول هذه القضية. ولكن تنبغي الإشارة إلى أنه الصين قد شهدت انكماشاً مماثلاً في التسعينيات، ولكنها ما لبثت أن وسعت الفجوة مرة أخرى خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ووصلت في

المتوسط إلى 4-5 أضعاف معدل النمو في الولايات المتحدة. في الواقع، في عام 2009 انكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 5.2٪ خلال الأزمة المالية العالمية، وفي المقابل حقق الاقتصاد الصيني معدّل نمو بلغ 4.9٪. وفي عام 2020 خلال الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا حقق الاقتصاد الصيني أدنى معدل نمو منذ عام 1976. إلا أنه في حين انكمش الاقتصاد الأمريكي المتضرر من الوباء بنسبة 5.3٪، نجد أن الاقتصاد الصيني قد حقق معدّل نمو قدره 3.2٪، وهو ما يشير إلى أن إدارة بكين تدير الأزمات بشكل أفضل من واشنطن (الرسم البياني 7).

الرسم البياني 7: معدلات نمو الاقتصادين الأمريكي والصيني 1990 - 2020  
(بالنسبة المئوية)



المصدر: البنك الدولي<sup>62</sup>

وفيما يتعلق بالقدرات العسكرية؛ اتخذت الصين خطوات مهمة في العقود الثلاثة الماضية، على الرغم من أنها كانت أقل فاعلية في سد فجوة القوة العسكرية مع الولايات المتحدة، مما كانت عليه في المجال الاقتصادي. في عام 1990، بلغ الإنفاق العسكري للصين 3٪ من الإنفاق العسكري الأمريكي، بينما تجاوز هذا المعدل حاجز 32٪ في عام 2020. خلال هذه الفترة، زادت النفقات العسكرية للصين بنحو 25 ضعفاً وهذا جعل الصين الدولة ذات الإنفاق العسكري الأعلى في العالم بعد الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن هذه الزيادة تجعل الصين أهم منافس للولايات المتحدة من حيث القدرة العسكرية، إلا أنه يجب سد الفجوة بين البلدين بشكل أكبر من أجل التحدث عن تحدّي عسكري حقيقي. علاوة على ذلك، فإن سدّ الفجوة بين البلدين، أي حتى لو



تجاوزت النفقات العسكرية للصين النفقات العسكرية للولايات المتحدة، لا يشير إلى أن الصين ستتولى موقع القيادة الأمريكية في النظام الدولي. فالاتحاد السوفيتي الذي أنفق على جيشه أكثر من الولايات المتحدة بين 1976 - 1988 والذي بلغت نفقاته العسكرية 152% من نفقات الولايات المتحدة في عام 1976 خسر في النهاية صراعه على قيادة العالم مع الولايات المتحدة (الجدول 17).

الجدول 17: نسبة الإنفاق العسكري للاتحاد السوفيتي وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين مقارنة بالإنفاق العسكرية الأمريكي (بالنسبة المئوية)

الصين	الاتحاد الأوروبي	الاتحاد السوفيتي / روسيا	
-	34.3	99.2	1970
-	63.8	152.1	1976
-	58.4	139.8	1980
3.1	44.3	44.3	1990
6.9	37.7	2.9	2000
14.3	29.1	7.9	2010
32.4	29.9	7.9	2020

المصدر: البنك الدولي<sup>63</sup>

إن حقيقة أن الصين لم تحافظ على نفقاتها العسكرية مرتفعة، ومن ثم لا تكرر الخطأ الذي ارتكبه الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية - تشير إلى أن الصين تخطط لتحدي الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي في المقام الأول. من وجهة النظر هذه، يمكن القول: إن إدارة بكين تتوقع تحقيق قوة تفوق منافستها اقتصادياً، كما فعلت الولايات المتحدة وإنكلترا في محاربة القوى العظمى الأخرى. إن القتال بشكل مباشر مع قوة تمتلك اقتصاداً أكبر كما فعلت ألمانيا واليابان خلال الحرب العالمية الثانية، أو الدخول في سباق تسلح مع دولة يبلغ حجم اقتصادها ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد المنافس تقريباً كما فعل الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة - كل ذلك إستراتيجيات مشكوك في نجاحها؛ لذا تجنبت الصين تبنيها إلى الآن.

وبدلاً من تلك الإستراتيجية، تسعى إدارة بكين إلى كسب الحلفاء، وزيادة فعاليتها في المؤسسات الدولية في أثناء خوض صراعها العالمي ضد واشنطن في المجال الاقتصادي. وقد سهّل الموقف الأمريكي الصارم تجاه حلفاء الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية خلال رئاسة دونالد ترامب جهود الصين في هذا المجال. وقد أعربت إدارة بايدن عن نيتها التعاون مع حلفاء الولايات المتحدة وإعادة الولايات المتحدة إلى المؤسسات الدولية، وهو ما قد يجعل مهمة تحقيق سياسة الانفتاح الدولي الصينية أصعب. ولكن بعض جماعات الضغط المؤثرة في السياسة الأمريكية، خصوصاً اللوبي الإسرائيلي الذي يدفع بالسياسة الخارجية الأمريكية بعيداً عن المسار العقلاني ستواصل تسهيل المهمة على الصين.

إنّ القرارات الخاطئة التي أُتخذت تحت تأثير جماعات الضغط أدت إلى تدهور العلاقات بين العديد من الدول والولايات المتحدة، وخلقت فرصة للصين للتقرب من هذه الدول. وإيران أحد أبرز الأمثلة على ذلك؛ فقد أدت سياسات الضغط وفرض العقوبات الأمريكية على طهران تحت تأثير اللوبي الإسرائيلي إلى جعل إيران التي تمتلك ثاني أكبر احتياطات من الغاز الطبيعي، ورابع أكبر الاحتياطات النفطية في العالم - أقرب إلى الصين، ومنحت بكين ميزة كبيرة في صراع القوى العالمي ضد واشنطن. وبالنظر إلى حقيقة أن موارد الطاقة هي في طليعة المجالات التي يتضح فيها تفوق الولايات المتحدة على الصين - يتضح مدى أهمية التعاون المتزايد مع إيران بالنسبة لبكين، وذلك بفضل السياسات الخاطئة للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من كل هذه العوامل التي في مصلحة الصين إلا أن إدارة الصين للمشكلات في تركستان الشرقية والتبت وهونغ كونغ تشير إلى أن لديها نقاط ضعف خطيرة في تعاملها مع الأزمات الداخلية، حيث تشكل السياسات القمعية التي تنتهجها بكين في هذه المناطق خطراً على الاستقرار الداخلي للصين من خلال زيادة التوتر الداخلي، وفتح مساحة لتدخل الجهات الفاعلة العالمية الأخرى.

وبناءً على ما تقدّم، فإن نتيجة التحدي الصيني للنظام السياسي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة سيحددها بدرجة كبيرة تطوير القدرات الاقتصادية والعسكرية لهذين الفاعلين. كما أن الكيفية التي ستشكل بها القوة الاقتصادية والعسكرية لكلا البلدين في الفترة المقبلة ستكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدى نجاح إدارتي بكين وواشنطن في الحفاظ على استقرارهما الداخلي، والاقتراب من التحالفات الصحيحة، والانخراط في أنماط تعاون مناسبة، والإدارة السليمة للأزمات الدولية.

## الهوامش والمراجع

1. Goedele De Keersmaecker, *Polarity, Balance of Power and International Relations Theory: Post-Cold War and the 19th Century Compared*, (Palgrave Macmillan, 2017), p. 90.
2. النسب الموجودة بين قوسين تمثل حصة الإمبراطورية البريطانية مجتمعة من الدخل العالمي، فيما تمثل النسب الأخرى حصة بريطانيا وحدها.
3. Angus Maddison, *The World Economy: A Millennial Perspective (Volume 1) and Historical Statistics (Volume 2)*, (OECD Publishing, 2006), p. 641; Keersmaecker, *Polarity, Balance of Power and International Relations Theory*, p. 90.
4. W. W. Rostow, *The World Economy: History and Prospect*, (London: The Macmillan Press, 1978), p. 67.
5. Maddison, *The World Economy*, p. 97.
6. John Darwin, *The Empire Project: The Rise and Fall of the British World-System 1830–1970*, (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 2009), p. 116.
7. Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of British Naval Mastery*, (UK: Penguin Books, 1976), p. 209.
8. George Modelski and William R. Thompson, *Sea Power in Global Politics 1494–1993*, (London: Palgrave Macmillan Press, 1988), pp. 70–82.
9. Ivan T. Berend, *An Economic History of Nineteenth Century Europe: Diversity and Industrialization*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), p. 192.
10. Werner Abelshausen, “Kriegswirtschaft und Wirtschaftswunder,” *Vierteljahrshefte für Zeitgeschichte*, Vol. 47, No. 4 (1999), p. 504.
11. Walter Hoffman, “Kapitel: Die Produktion von Industrie und Handwerk,” in Walther G. Hoffmann (ed.), *Das Wachstum der deutschen Wirtschaft seit der Mitte des 19 Jahrhunderts*, (Berlin, Heidelberg, New York: Springer, 1965), pp. 344–395; <https://histat.gesis.org/histat/de/table/details/0B62D8EC771D20313A03F1C335A55C2A#tabelle>
12. Abelshausen, “Kriegswirtschaft und Wirtschaftswunder,” p. 506.
13. Michael Wildt, “Der Weg in den Krieg,” *Bundeszentrale für Politische Bildung*, No. 316 (2012).

- Jörg Lichter, “Kanonen Statt Butter,” Handelsblatt, (June 25, 2007), .14  
retrieved from <https://www.handelsblatt.com/politik/konjunktur/oekonomie/nachrichten/wirtschaftshistoriker-bewerten-hitlers-wirtschaftspolitik-neu-kanonen-statt-butter/2826738.html>.
- “Deutsche Staatsausgaben und Volkseinkommen 1928–1938,” GESIS - .15  
Leibniz Institut für Sozialwissenschaften, retrieved September 27, 2021,  
from <https://histat.gesis.org/histat/de/table/details/8CB941157DF2DF420184AF7AA353E1B2>.
- “Deutsche Staatsausgaben und Volkseinkommen 1928–1938,” GESIS - .16  
Leibniz Institut für Sozialwissenschaften, retrieved September 27, 2021,  
from <https://histat.gesis.org/histat/de/table/details/8CB941157DF2DF420184AF7AA353E1B2>.
- Paul Kennedy, *Aufstieg und Fall der Grossen Mächte*, (Frankfurt am .17  
Main: Fischer Verlag, 1991), p. 489.
- Kennedy, *Aufstieg und Fall der Grossen Mächte*, p. 489. .18
- Alan S. Milward, *War, Economy and Society 1939-1945*, (Berkeley: .19  
University of California Press, 1979), p. 25.
- Milward, *War, Economy and Society 1939-1945*, p. 25. .20
- Philip Hanson, *The Rise and Fall of the Soviet Economy: An Economic .21  
History of the USSR from 1945*, (London: Routledge, 2003), p. 5.
- Hanson, *The Rise and Fall of the Soviet Economy*, p. 244. .22
- Christopher Davis, “Country Survey XVI the Defense Sector in the .23  
Economy of a Declining Superpower: Soviet Union and Russia, 1965–  
2001,” *Defence and Peace Economics*, Vol. 13, No. 3 (2002), p. 153.
- Brian Benjamin Crisher and Mark Souva, “Power at Sea: A Naval Power .24  
Dataset, 1865–2011,” *International Interactions*, Vol. 40, No. 4 (May  
2014), p. 626.
- David M. Walsh, *The Military Balance in the Cold War: US Perceptions .25  
and Policy, 1976–1985*, (London: Routledge, 2008), p. 132.
- While the U.S. naval power largely focused on developing the power .26  
projection capacity with its large number of aircraft carriers, the USSR  
naval power largely tried to increase its submarine capacity; Crisher and  
Souva, “Power at Sea,” p. 622.
- A Steven J. Zaloga, *The Kremlin’s Nuclear Sword: The Rise and Fall of .27  
Russia’s Strategic Nuclear Forces, 1945–2000*, (Washington: Smithsonian  
Institution Press, 2002), p. 60.

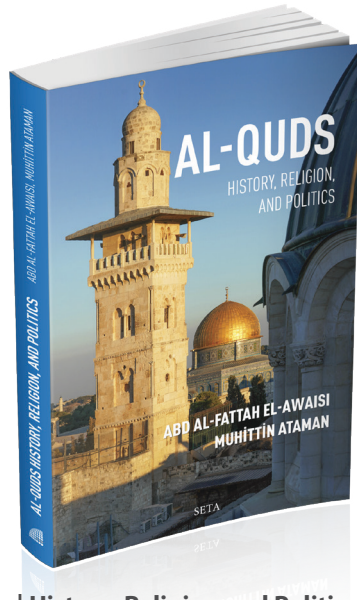
- George Modelski, *Long Cycles in World Politics*, (London: The Macmillan Press, 1987), p. 11. .28
- Modelski, *Long Cycles in World Politics*, p. 11. .29
- Mark Harrison, *The Economics of World War II: Six Great Powers in International Comparison*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), pp. 3, 10. .30
- “Vergleich der Verteidigungsausgaben der USA und der USSR in den Jahren von 1950 bis 1990,” Statista, retrieved from <https://de.statista.com/statistik/daten/studie/935886/umfrage/verteidigungsausgaben-der-usa-und-der-udssr/>. .31
- “GDP Growth (Annual Percent) – China, United States,” The World Bank, retrieved October 14, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=CN-US&start=1974>. .32
- “GDP (current US\$) – China”, The World Bank, retrieved October 14, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN>; “GDP, PPP (Current International \$) – China” The World Bank, retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD?locations=CN>; “BP Statistical Review of World Energy 2021,” BP, (2021), retrieved from <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>. .33
- “GDP (current US\$) – China, United States”, The World Bank, retrieved October 14, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN-US>; “GDP, PPP (Current International \$) – China United States” The World Bank, retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD?locations=CN-US>; “BP Statistical Review of World Energy 2021,” BP, (2021), retrieved from <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>. .34
- “GDP, PPP (Current International \$) – China, United States,” The World Bank, retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.CD?end=2020&locations=CN-US&start=2010>. .35
- “BP Statistical Review of World Energy 2021,” BP, (2021), retrieved from <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>. .36

- Enerdata, <https://yearbook.enerdata.net/total-energy/world-import-export-statistics.html> .37
- “BP Statistical Review of World Energy 2021.” .38
- “BP Statistical Review of World Energy 2021.” .39
- Paul Heney, “2021 Global R&D Funding Forecast Released,” R&D World, (February 22, 2021), retrieved from <https://www.rdworlondonline.com/2021-global-rd-funding-forecast-released/>. .40
- “Fortune 500,” Fortune, (January 30, 2021), retrieved from <https://fortune.com/fortune500/>. .41
- “General Government Debt,” OECD, (October 1, 2021), retrieved from <https://data.oecd.org/gga/general-government-debt.htm#indicator-chart>. .42
- “General Government Debt,” OECD, (October 1, 2021), retrieved from <https://data.oecd.org/gga/general-government-debt.htm#indicator-chart>. .43
- M. Taylor Fravel, “China’s “World-Class Military,” Ambitions: Origins and Implications,” The Washington Quarterly, Vol. 43, No. 1 (March 19, 2020), p. 85. .44
- Nan Tian, Diego Lopes da Silva, and Alexandra Marksteiner, “Trends in World Military Expenditure, 2020,” SIPRI, (April 2021), p. 2; “Military Expenditure (Current USD),” The World Bank, retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD>; “Military Expenditure (Current USD) – United States, China,” The World Bank, retrieved from <https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD?locations=US-CN>. .45
- “The Military Balance: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics 2021”, The International Institute for Strategic Studies, (Londra: Routledge, February 2021), p. 232; “The Military Balance 2010: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defence Economics”, The International Institute for Strategic Studies, p. 377. .46
- Abraham Ait, “What’s Next for China’s Fifth Generation Fighter Jet?” The Diplomat, (February 9, 2019). .47
- “Is China at the Forefront of Drone Technology?” CSIS, retrieved October 4, 2021, from <https://chinapower.csis.org/china-drones-unmanned-technology/>. .48
- “China’s Most Advanced Stealth Drones Make Air Show Debut,” Global Times, (September 28, 2021), retrieved October 4, 2021, from <https://www.globaltimes.cn/page/202109/1235398.shtml>. .49

- “The Military Balance, 2021”, The International Institute for Strategic Studies, (London: Routledge, February 2021), pp. 28, 29; “The Military Balance: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics 2015”, The International Institute for Strategic Studies, pp. 24, 25; “The Military Balance: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics 2005-2006”, The International Institute for Strategic Studies, pp. 25-29, 274. .50
- Sukjoon Yoon, “Implications of Xi Jinping’s ‘True Maritime Power’: Its Context, Significance, and Impact on the Region,” Naval War College Review, Vol. 68, No. 3 (Summer 2015), p. 42. .51
- In 2020, the Chinese navy had 350 ships, while the U.S. navy had 293; John Grady, “Pentagon Report: China Now Has World’s Largest Navy as Beijing Expands Military Influence,” USNI, (September 1, 2020), retrieved August 26, 2021, from <https://news.usni.org/2020/09/01/pentagon-report-china-now-has-worlds-largest-navy-as-beijing-expands-military-influence>. .52
- “The Military Balance, 2021” p. 27. .53
- Type-055 destroyers are the most advanced warships of the Chinese navy, equipped with 112 vertical launch system cells. They were first put into service in 2020, The Arleigh Burke class destroyers, which are the backbone of the U.S. Navy, have 96 vertical launch system cells. .54
- Ronald O’Rourke, “China Naval Modernization: Implications for U.S. Navy Capabilities – Background and Issues for Congress,” CRS, (August 3, 2021), retrieved from <https://sgp.fas.org/crs/row/RL33153.pdf>, p. 10 .55
- “Missiles of China,” CSIS, (April 12, 2021), retrieved from <https://missilethreat.csis.org/country/china/>. .56
- Matthew P. Funaiole, Joseph S. Bermudez Jr., and Brian Hart, “A Glimpse of Chinese Ballistic Missile Submarines,” CSIS, (August 4, 2021), retrieved October 4, 2021, from <https://www.csis.org/analysis/glimpse-chinese-ballistic-missile-submarines>. .57
- “How is China Advancing its Space Launch Capabilities?” CSIS, retrieved October 5, 2021, from <https://chinapower.csis.org/china-space-launch/>. .58
- “How is China Advancing its Space Launch Capabilities?” .59
- “The Military Balance, 2021” pp. 41, 238; “The Military Balance: The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics 2015,” pp. 48, 250. .60

- “GDP (Current US\$) – Japan, China, United States, European Union,” .61  
The World Bank, retrieved October 9, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2020&locations=JP-CN-US-EU&start=1980>.
- “GDP Growth (Annual Percent) – China, United States.” .62
- “Military expenditure (current USD) – China, United States, Russian Federation, European Union”, The World Bank, retrieved October 9, 2021, from <https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.CD?locations=CN-US-RU-EU>.

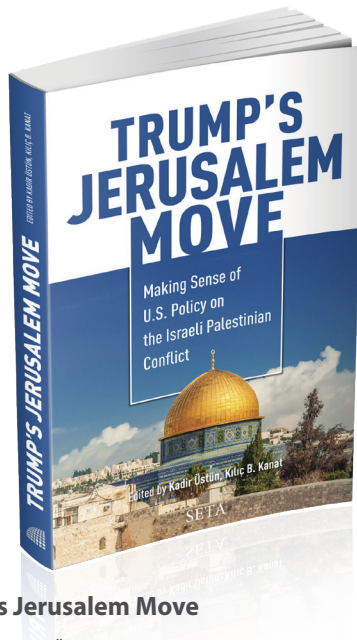




## Al-Quds | History, Religion and Politics

September 2019 | Abd al-Fattah EL-AWAISI, Muhittin ATAMAN

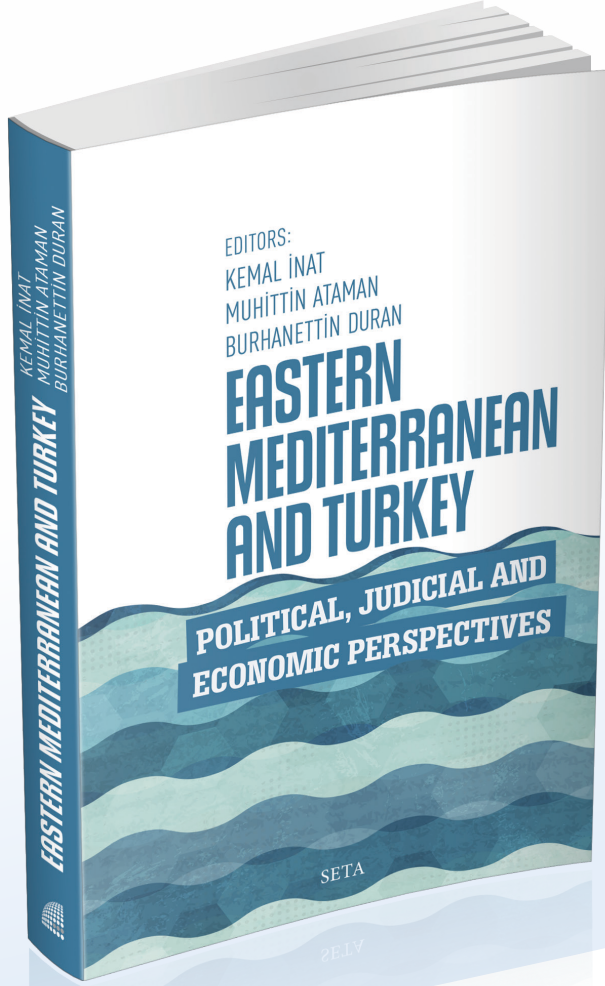
*Considering the transformation process in the Middle East and the global transition, it is clear that the Palestinian-Israeli question and the issue of al-Quds will continue to dominate the agenda of the Middle East and global system. Recent regional developments such as Trump's decision regarding the future of Jerusalem and the solution proposal called the "Deal of Century" by the Trump Administration demonstrate that the holy city of al-Quds will continue.*



## Trump's Jerusalem Move

April 2020 | Kadir Üstün, Kılıç Buğra Kanat

*This critically important book includes chapters both contextualizing and discussing the U.S. administration's Jerusalem declaration in great detail. Various sections authored by American, Latin American, European, and Turkish authors examine the international responses to the U.S. President Trump's declaration.*



## Eastern Mediterranean and Turkey

Kemal İnat, Muhittin Ataman, Burhanettin Duran

*This book examines the political, legal, and economic dimensions of the Eastern Mediterranean, and brings new insights into the recent developments and Turkey's policy in the region.*